تقرير

انتهاكات حقوق المتقاعدين الإنسانية في اليمن

استغلال معاناة المتقاعدين كسلاح حرب مايو 2018

ALDAR
الدار العربية
أعمال قانونية – تنمية – مناصرة
Al-Dar Al-Arabia
Legalities – Development – Advocacy

نقابة المتقاعدين

تقرير

انتهاكات حقوق المتقاعدين الإنسانية في اليمن

استغلال معاناة المتقاعدين كسلاح حرب

Violations of Humanitarian Rights of Retired in Yemen

Report

Exploiting the suffering of the retired as a weapon in the war

الجمهورية اليمنية

صنعاء – 2018م

(لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، الحق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن يوفر له من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية)

المادة (22) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

تم إعداد هذا التقرير من قبل:

- نقابة المتقاعدين المدنيين
- الجمعية الوطنية للمتقاعدين

بالشراكة مع

- الدار العربية (أعمال قانونية – تنمية – مناصرة)

(تم اعداد هذا التقرير بالاستناد الى المواثيق الدولية، والقوانين الوطنية ذات العلاقة، وبناءً على شهادات ومقابلات مع عينة من المتقاعدين في بعض محافظات الجمهورية اليمنية من خلال استبيان ميداني).

فهرس بالمحتوى

الموضوع	رقم الفقرة	الصفحة
مقدمة	2-1	4
انتهاكات حقوق المتقاعدين في القانون الدولي لحقوق الانسان	6- 3	6 - 4
انتهاكات حقوق المتقاعدين في القانون الدولي الانسان	8- 6	9- 7
انتهاكات حقوق المتقاعدين في المساواة في القانون الدولي	11 – 8	17- 10
انتهاكات حقوق المتقاعدين في مواثيق منظمة العمل الدولية	13 – 12	21- 18
انتهاكات حقوق المتقاعدين في القوانين اليمنية	15 – 13	27- 22
الانتهاكات ضد صندوق التقاعد (الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات)	17 – 15	30 - 28
حالات واقعيه من معاناة المتقاعدين وتدهور وضعهم الإنساني	20 – 18	33 - 17
جهود المتقاعدين في تحصيل حقوقهم	21 – 20	35- 34
التوصيات والحلول	22 – 21	43- 36
الملحقات		
الملحق رقم (1) رسم بياني لمعاناة المتقاعدين	24	
الملحق رقم (2) رسم بياني لاستحقاقات المتقاعدين	25	
الملحق رقم (3) ملخص تفريغ استمارات المسح لانتهاكات المتقاعدين.	26	
الملحق (4) تصاريح مصدري التقرير (نقابة وجمعية المتقاعدين المدنيين)	32	
الملحق (5) بعض المذكرات والصور التي توضح جهود متابعة صرف المعاشات	33	
الملحق رقم (6) استمارات المسح الميداني (عدد خمسون استمارة مع الصور)	41	

مقدمة:

1- نقابة المتقاعدين المدنيين مؤسسة أهلية غير حكومية مسجلة تحت رقم (26) بتاريخ 2017/4/23م، والجمعية الوطنية للمتقاعدين جمعية أهلية غير حكومية مسجلة تحت رقم (13/73) بتاريخ 2013/8/22م، وهما منظمتان حقوقيتان تمارسان أعمالهما بموجب قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية اليمني النافذ، وتعنيان برعاية المتقاعدين المدنيين وأسرهم وتقديم الحماية والدعم القانوني والحقوقي والدفاع عن قضايا ومصالح المتقاعدين.

2- يعاني الشعب اليمني منذ مارس 2015م من أسوء كارثة إنسانية على مر التاريخ البشري بسبب الحرب التي تنفذها قوات التحالف العربي على اليمن، فتأثرت كل مرافق الحياة ومس ضررها كل يمني وعلى وجه الخصوص المتقاعدين العاجزين عن العمل ومن يعولون من نساء وأطفال، حيث تدهورت أحوالهم المعيشية، والصحية والاجتماعية والاقتصادية، بسبب وقف صرف معاشاتهم التقاعدية.

أولاً / انتهاكات حقوق المتقاعدين المكفولة في القانون الدولي لحقوق الإنسان:

3- تعتبر المبادئ الأخلاقية والقواعد العرفية والنصوص القانونية الإنسانية جزءا من النظام الإنساني العالمي لحقوق الإنسان بغض النظر عن مصادرها الدينية أو الدولية أو الوطنية، فالمواثيق الدولية هي التي تتسع دائرة خطابها لتشمل الأسرة الإنسانية الدولية بأسرها دون أن تتقيد بإقليم محدد، أو بجماعة بعينها، وهي مصطلح عام يشمل الاتفاقيات والإعلانات، والتوصيات، وغيرها، وقد صدر الكثير من المواثيق والصكوك الدولية المقرة لحق الإنسان في العيش باعتباره من الحقوق الإنسانية الاساسية، فمرتب ومعاش الفرد هو مصدر عيشه بكرامة.

4- وقد نصت المادة (22) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م على: (لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، الحق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن يوفر له، من خلال المجهود القومي، والتعاون الدولي وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته، ولتنامي شخصيته في حرية)، فتقر هذه المادة حق الضمان الاجتماعي لكل أفراد المجتمع عمالاً، وغير عمال، أما حقوق المتقاعدين فهي إلى جانب ذلك حقوق مكتسبة، وأموال مستحقة للمتقاعد الذي ظل على مدار سنوات خدمته يدفع اشتراكاتها ليأمن لنفسه، ولمن يعول حياة كريمة، ونصت المادة (23) من الإعلان كذلك على مجموعة من المبادئ منها (حق كل فرد يعمل في مكافأة عادلة ومُرضية, تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة الإنسانية، وتستكمل عند الاقتضاء بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية)، ونص على حق المساواة، وحق العيش في مستوى كاف من المعيشة، ونصت المادة(1/25) من الإعلان على (لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة، أو المرض، أو العجز أو الترمُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه) فهذه الحقوق الذي نص عليها الإعلان هي حقوق لصيقة بطبيعة الإنسان، لا يمكن له العيش بدونها.

5- ويعتبر الحق في الحماية (المعاش التقاعدي) من أول الحقوق التي يقرها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في 16 ديسمبر 1996م من الجمعية العامة للأم المتحدة، حيث نصت المادة التاسعة منه على الحق في الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، ونصت المادة (11) على الحق في مستوى معيشي

كاف للشخص وأسرته، وتوفير الغذاء والكساء، وحث هذا العهد كل الدول الأطراف فيه بالاعتراف وتوفير حق كل شخص بالضمان الاجتماعي دون أي تمييز.

6- يعد التزام الدولة بصرف الحقوق الأساسية للإنسان التي من حقه الحصول عليها التزام واجب الأداء أما الحقوق المكتسبة المستحقة لمواطنيها مثل الحق في الحصول على المعاش التقاعدي من أهم الالتزامات الواجب على الدولة أداؤها وحمايتها وتوفيرها لمستحقيها ولغير القادرين، والغريب في الأمر أنه عقب قرار حكومة هادي نقل البنك المركزي إلى عدن، قامت السلطات في عدن بصرف معاشات جزء من المتقاعدين وحرمان الجزء الآخر من هذه الشريحة بالرغم من تعهداتها عند نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن بأنها سوف تقوم بصرف الرواتب ومعاشات جميع المتقاعدين بدون استثناء, ويُعد ذلك انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان ولكل القوانين والتشريعات الدولية والوطنية.

ثانياً/ انتهاكات حقوق المتقاعدين المكفولة في القانون الدولي الإنساني:

7- تشكل اتفاقيات جنيف جوهر القانون الدولي الإنساني، وتم اعتماد صيغة الاتفاقيات الحالية في 12 آب/أغسطس 1949 عشية الحرب العالمية الثانية، فأصبحت تعرف "باتفاقيات جنيف الأربع" وصارت موضع تصديق عالمي، ويغطي القانون الدولي الإنساني مجالين رئيسيين هما حماية الأشخاص الذين لا يشاركون أو كفّوا عن المشاركة في القتال، والقيود التي تنظم استعمال وسائل الحرب وأساليبها كالأسلحة والاستراتيجيات التكتيكية، وما يعنينا في هذا التقرير هي اتفاقية جنيف الرابعة التي تعالج حماية المدنيين في أوقات الحرب، حيث نصت المادة (146) على لزوم فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى

المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، كما نصت المادة (147) على أن من المخالفات الجسيمة تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية، وبالإضافة إلى قانون المعاهدات، يوجد القانون الدولي الإنساني العرفي الذي يطبق في النزاعات المسلحة بالاستناد إلى ممارسات الدول.

8- وتمارس أجهزة الأمم المتحدة في وقت السلم ووقت الحرب نوعاً من الرقابة الدولية لحماية حقوق الإنسان لا سيما الجمعية العامة، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجالس حقوق الإنسان، وذلك بما تملكه تلك الأجهزة من سلطات خولها لها ميثاق الأمم المتحدة تمكنها من إجراء المناقشات والدراسات، وإصدار التوصيات والتقارير وإجراءات التحقيق، وهذه من الوسائل غير القضائية التي تنتهجها الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

9- قامت حكومة هادي بحرمان اكثر من (41) الف متقاعد في 12 محافظة من المحافظات اليمنية التي تقع تحت سيطرة خصوم الحرب لحكومة هادي من دفع معاشاتهم التقاعدية بعد قيامها بنقل البنك المركزي إلى محافظة عدن، وما زالت الحكومة مستمرة في منع صرف معاشاتهم التقاعدية منذ بداية نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن وتحديداً من بداية شهر سبتمبر 2016م وحتى كتابة هذا التقرير، رغم إن المتقاعدين كبارٌ في السن ومن غير المنخرطين في أي عمليات قتالية، وكذلك المستحقين للمعاش التقاعدي من الورثة هم عبارة عن نساء أرامل, أو مطلقات وأطفال تحت سن الثمانية عشر باعتبار هذه الفئات هي المستحقة للمعاش التقاعدي، واستخدام حق هذه الفئة الضعيفة وإقحامها بطريقة غير مباشرة في الحرب من خلال امتناع حكومة هادي من صرف معاشاتهم بغرض الضغط على خصومه في هذه المحافظات وزيادة السخط الشعبي عليهم، وإطباق الحصار، مما زاد من معاناة المتقاعدين

وذويهم، وتعريض حياتهم وأسرهم إلى خطر محقق أدى ذلك إلى وفاة العديد من المتقاعدين وأسرهم وتفاصيل المعاناة موضحة في الملحق رقم (1).

ثالثاً/ انتهاكات حق المساواة بين المتقاعدين المكفولة في القانون الدولي العام:

10- يعد الحق في المساواة وعدم التمييز من أهم الحقوق الأساسية للإنسان حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على هذا الحق في المادة الأولى والثانية ونصت المادة السابعة على (كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يُخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا)، وكذلك نص على هذا الحق إعلان فيلادلفيا عام (1944م)، وانعكست هذه النصوص على كل الاعلانات والاتفاقيات اللاحقة لها.

11- وخير توضيح لهذا الحق ما نصت عليه الاتفاقية الصادرة من منظمة العمل الدولية برقم (111) الخاصة بالتمييز في الاستخدام والمهنة، وقد صادقت عليها اليمن في 1969/9/12م, حيث نصت المادة (1) من الاتفاقية على أنه يجب: التحرر من التمييز على أساس العرق, أو اللون, أو الجنس, أو الدين, أو الرأي السياسي, أو الأصل الوطني, أو المنشأ الاجتماعي, ويُعرف التمييز على أنه أي استثناء أو تفضيل يسفر عنه إبطال المساواة في الفرص، أو في المعاملة على صعيد الاستخدام والمهنة أو الانتقاص منها، كما نصت على التحرر من أي ضرب آخر من ضروب التمييز من خلال السياسات التي تضعها كل دولة لمكافحة التمييز، والذي يكون من أثره إبطال المساواة في الفرص، أو المعاملة على صعيد الاستخدام والمهنة أو الانتقاص منها، أو من حق الضمان الاجتماعي.

12- كما نصت على حق المساواة الاتفاقية رقم(100) لسنة1951م، والتوصية الملحقة بها رقم (90) بشأن مساواة العمال، والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، وتعتبر هذه الاتفاقيات من أهم ما جاء به القانون الدولي المعاصر من حقوق إذ صادقت عليها (160) دولة منها جميع الدول العربية باستثناء أربع دول من مجلس التعاون الخليجي، وهذا الحق يعتبر من أهم الحقوق التي نص عليها الإعلان الدولي للمبادئ، أو الحقوق الأساسية في العمل، وقد صادقت اليمن على هذه الاتفاقية في 1976/7/29م, ونصت المادة رقم (2) منها على أن تلغى أي أحكام قانونية، وأن تعدل أي تعليمات، أو ممارسات إدارية لا تتفق مع هذه السياسة (سياسة المساواة وعدم التمييز)، وقد أصدرت منظمة العمل الدولية عام 1962م اتفاقية خاصة بالمساواة هي الاتفاقية رقم (118) بشأن المساواة في المعاملة بالضمان الاجتماعي.

13- حقوق الإنسان في المعاش التقاعدي، كغيرها من حقوق الإنسان التي يقع على عاتق الدولة توفيرها حيث يجب الالتزام، والوفاء بها, وكذا احترامها وحمايتها وتعزيزها, وذلك عن طريق تمكين المستحقين لها من الحصول عليها, وأن تُتخذ كل التدابير التي تمكن المتقاعدين من التمتع بحقوقهم التأمينية طبقاً للمعايير الدولية حيث يجب على الدولة أن تسن التشريعات، وتضع الخطط الاستراتيجية اللازمة لضمان استمرار صرف المعاشات، دون تمييز بين المتقاعدين من الجنسين سواء كان في الدين، أو اللون، أو العرق، أو النسب، أو الثروة، أو المكانة الاجتماعية، أو الرأي وغيرها، بحيث تصون كرامة الإنسان في سن الشيخوخة، وأن تعمل على توفير الحماية الاجتماعية له، ولأفراد أسرته لمواجهة أعباء والتزامات الحياة الاجتماعية والاقتصادية عن طريق شمولية الضمان الاجتماعي.

14- وبجانب هذه المواثيق الدولية يوجد العديد من المواثيق الإقليمية التي تبنت الحقوق التأمينية، يأتي في مقدمتها المواثيق الصادرة من المجلس الأوروبي حيث

أشار الميثاق الأوروبي في المادة رقم (12) منه إلى مبدأ الحق بالضمان الاجتماعي وضرورة اتباع الدول مستوى من الحماية مساوياً على الأقل لما تضمنته الاتفاقية الدولية رقم (52/102)، كما تبنى المجلس الأوروبي نصوصاً خاصة بالضمان الاجتماعي منها القانون الأوروبي للضمان الاجتماعي عام 1964 الذي جاءت نصوصه مشابهة للاتفاقية الدولية رقم (52/102)، كما أصدرت لجنة وزراء المجلس الأوروبي الاتفاقية رقم (5-87- R) بتاريخ 1987/3/12م المتعلقة بتعميم تقديمات الشيخوخة والعجز.

15- أدى قرار نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن لإيقاف معاشات المتقاعدين في المحافظات الشمالية، وانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمتقاعدين بما في ذلك انتهاك مبدا عدم التمييز حيث وأن حكومة هادي تصرف باستمرار معاشات متقاعدي المحافظات الجنوبية ومحافظتي تعز ومأرب وتمنعها عن متقاعدي (12) محافظة شمالية، دون أي مسوغ قانوني، مما قوَّض معايير حقوق الإنسان وشكَّل خطراً على أضعف أفراد المجتمع، وأثَّر تأثيراً مباشراً في جميع حقوقهم الصحية والغذائية والطبية، وحدَّ من قدرتهم على الوصول للاحتياجات الضرورية اللازمة لاستمرار الحياة، بل وأدى إلى وفاة بعضهم لاعتمادهم اعتماداً كلياً على هذه المعاشات في مواجهة تكاليف الدواء والغذاء والمسكن.

16- قامت حكومة هادي بعد صدور قرار نقل البنك إلى عدن بتطبيق تدابير بطريقة تمييزية مباشرة وغير مباشرة من خلال صرفها معاشات متقاعدي مناطق معينة وحرمان المناطق الأخرى، مما يعد انتهاكاً صارخاً للكرامة الإنسانية وانتهاكاً لحق المتقاعد في الضمان الاجتماعي وفي حصوله على استحقاقاته دون تمييز.

الشكل التالي يوضح صرف المعاشات لمتقاعدي بعض المحافظات وعدم الصرف للمحافظات الشمالية

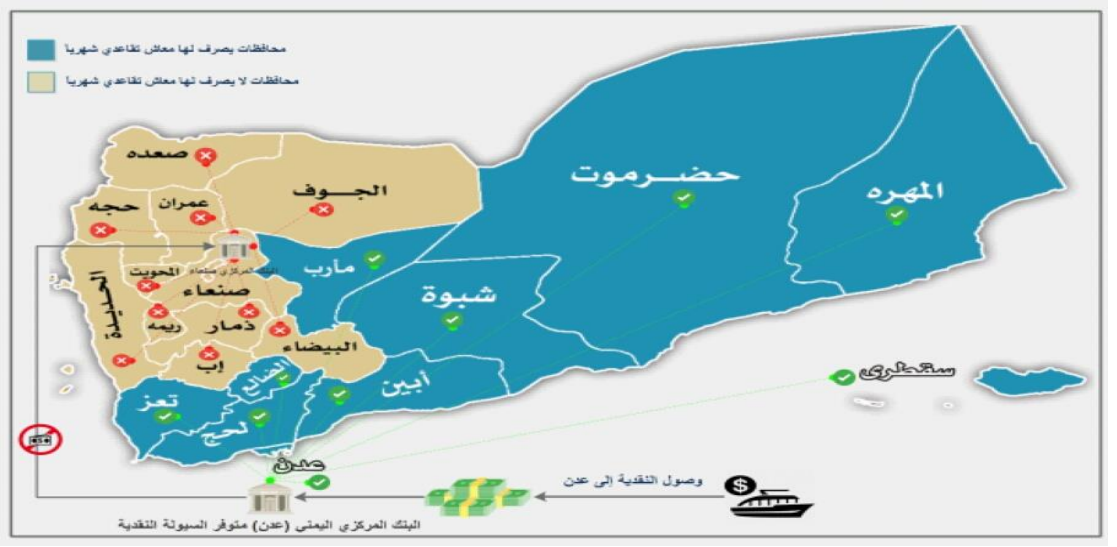

المصدر نقابة المتقاعدين ديسمبر 2017م.

17- لقد عملت حكومة هادي على ممارسة التمييز العنصري والمناطقي من خلال صرف المعاشات التقاعدية للمتقاعدين المتواجدين في المحافظات الجنوبية فيما حرمت المتقاعدين في المحافظات الشمالية من صرف المعاشات، رغم إن البنك المركزي عندما كان في صنعاء قبل صدور قرار نقله إلى عدن كان يصرف المعاشات التقاعدية لكل المتقاعدين في الشمال، والجنوب، وبشكل عادل ومتساوٍ لجميع المتقاعدين في عموم المحافظات، لكن السلطات في عدن عقب قرار نقل البنك المركزي إلى عدن واستحواذ حكومة هادي على السيولة النقدية ناقضت وخالفت كافه القوانين وميثاق الأمم المتحدة وكل المواثيق الدولية التي تحرِّم التمييز العنصري القائم على النوع أو الجنس أو المنطقة، وأخَلَّت بالتزاماتها للمجتمع الدولي بحماية الحقوق الأساسية لجميع مواطني الدولة وصرف مرتباتهم ومعاشاتهم دون تمييز.

رابعاً/ انتهاكات حقوق المتقاعدين المكفولة في مواثيق منظمة العمل الدولية:

18- نصت الكثير من المواثيق الدولية التي أصدرتها منظمة العمل الدولية ILO التي أُنشئَت عام 1919م، على حق الإنسان في الضمان الاجتماعي، ومنها إعلان فيلادلفيا المتعلق بالحقوق الأساسية والتنمية الاجتماعية الصادر عام 1944م، وأرفق بدستور منظمة العمل الدولية، فوفقاً لما تضمنه إعلان فيلادلفيا اشتملت أهداف المنظمة على تبني، ودعم كل السياسات والتدابير الدولية، والوطنية التي تستند إلى مبدأ أن كل البشر لهم الحق بصرف النظر عن الجنس، أو العقيدة، أو العرق في النهوض بمستوى معيشتهم المادية، أو متطلباتهم الروحية في مناخ من الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي، والفرصة المتكافئة، وتشير النصوص التفصيلية لإعلان فيلادلفيا إلى حقوق الإنسان في الضمان الاجتماعي.

كما أضفى **إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل** على حق الإنسان في الضمان الاجتماعي نوعاً من الأهمية والقدسية والحماية بحيث لا يجوز المساس بها، وقد صدر هذا الإعلان في جنيف عام 1998م، كما يستهدف الإعلان حماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الاجتماعية الخاصة مع الاهتمام بالمجموعات الضعيفة مثل النساء، والاطفال.

19- وإلى جانب هذه المواثيق الدولية أصدرت منظمة العمل الدولية العديد من الاتفاقيات والتوصيات التي تناولت حقوق الإنسان في الضمان الاجتماعي بمختلف المجالات منها اتفاقياتٌ وتوصياتٌ متعلقةٌ بالمعايير مثل **الاتفاقية رقم (102) المتعلقة بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي**، بالإضافة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (128) بشأن إعانات العجز والشيخوخة والورثة الصادرة عام 1967م، واتفاقية

منظمة العمل الدولية رقم (121) بشأن إعانات إصابات العمل الصادرة عام 1964م والاتفاقيات رقم (103،130،168)

20- وقد صادقت اليمن على أكثر من (30) اتفاقية من الاتفاقيات الصادرة من منظمة العمل الدولية، وتعد جميع هذه الاتفاقيات، وغيرها من المواثيق الدولية ملزمة لأطرافها، فالمادة (26) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الصادرة عام 1969م والتي تنص على أن "كل معاهدة نافذة تكون ملزمة لأطرافها، وعليهم تنفيذها بحسن نية "، وإلا كانت الدولة عرضة للمساءلة في حالة عدم تنفيذ نصوص المعاهدات، كما لا يجوز لأي دولة طرف في معاهدة أن تتمسك بقانونها الداخلي كسبب لعدم تنفيذها للمعاهدة، طبقاً لما جاء في المادتين (46,27) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

21- تُعد معايير العمل الدولية، والمعايير المتعلقة بالحق في المعاش من أهم أعمال منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، وكذلك الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، وغيرها من المنظمات الدولية، والإقليمية المعنية بالعمال، وتأخذ هذه المعايير صور اتفاقيات، وتوصيات متعلقة بحقوق العمال والتي من خلالها تكفل الحماية للشخص الذي يبيع قوة عمله، وتشكل ضمانات لحقوق الإنسان التي تحمي المتقاعدين من كبار السن، ومن يعولون في المجتمع، ويشكل عدم صرف معاشات المتقاعدين لأكثر من عام ونصف انتهاك لكل هذه المعايير.

خامساً/ انتهاكات حقوق المتقاعدين المكفولة في القوانين اليمنية:

22- حقوق الإنسان بشكل عام بما فيها الحق في المعاش تفرض على الدول ثلاثة مستويات من الالتزامات هي: الاحترام والحماية والأداء، ويعد عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها بأي مستوى من هذه المستويات انتهاكاً لحقوق الإنسان، فبمجرد مصادقة دولة ما على أي وثيقة دولية متعلقة بالحقوق يصبح من الواجب عليها الالتزام

بها، وأن تعكس مبادئ ومضمون هذه الوثيقة في سياستها التشريعية، وفي جميع الخطط والبرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تنفذها.

23- صدر الدستور الموحد للجمهورية اليمنية عام 1991م، ونصت المادة (24) من الدستور على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتصدر القوانين لتحقيق ذلك الحق.... الخ، كما نصت المادة (40) على أن المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات ونص الدستور اليمني كذلك في المادة (55) منه على الحق في الضمان الاجتماعي في حالة العجز والشيخوخة والبطالة، وكذلك في حالتي المرض والوفاة، وقد جسدت مواد الدستور والتشريعات اليمنية النافذة مبادئ حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق المتقاعدين، بشكل خاص.

24- وينظم الضمان الاجتماعي باليمن العديد من القوانين الأساسية منها قانون التأمينات والمعاشات رقم (25) لسنة 1991م الذي يطبق على جميع العاملين في الجهاز الإداري للدولة، والقطاعين العام والمختلط, والقانون رقم (26) لسنة 1991م بشأن التأمينات الاجتماعية، ويطبق على العاملين في القطاع الخاص, وقانون المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة والأمن رقم (33) لسنة 1992م, ويطبق هذا القانون على العاملين في المجال العسكري (أفراد وضباط القوات المسلحة والأمن) وفي الفترة الأخيرة صدر قانون التأمين الصحي رقم(9) لسنة 2011 في شهر يونيو إلا أن هذا القانون لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن.

25- قانون التأمينات والمعاشات رقم (25) لسنة 1991م، ولائحته التنفيذية رقم (125) لسنة 1992م، ينظم حق العاملين في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط في الضمان الاجتماعي، وحددت المادة رقم (5) من هذا القانون الحقوق

التأمينية التي يمنحها القانون لموظفي الدولة في: - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، والتامين الصحي –لا يطبق- وتأمين إصابات العمل.

26- وحدد قانون التأمينات والمعاشات الحقوق التأمينية المترتبة على ضمان الشيخوخة في حق المعاش التقاعدي، أو حق تعويض الدفعة الواحدة، ويستحق المؤمن عليه من الموظفين أحد هذه الحقوق بموجب شروط حددها القانون في المادة (19) كحد أدنى لسن المؤمن عليه، وفترة اشتراكه، ويستفيد من هذا القانون في الواقع العملي أكثر فئة من فئات المجتمع بالمقارنة مع قوانين الضمان الاجتماعي الأخرى.

27- (لا يجوز حرمان المستحقين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش من المستحقات التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون إذا توافرت شروط الاستحقاق) المادة (54) من قانون التأمينات والمعاشات، كون هذه المستحقات هي حصيلة اشتراكات سنوات طويلة دفعها المتقاعد من قوته وقوت أولاده بشكل شهري، لذلك نص القانون على تحريم المساس بها أو حتى تجميدها حيث نصت المادة (52) من هذا القانون كذلك على (لا يجوز تجميد المستحقات التي تقررت وفقاً لأحكام هذا القانون إلاَّ بمقتضى حكم قضائي).

سادساً/ انتهاكات تعرض لها صندوق التقاعد (الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات):

28- يوجد في اليمن أربعة صناديق تُعنى بالضمان الاجتماعي، كل صندوق يختص بفئة معينة من أبناء المجتمع، ولهذه الصناديق أهمية في حماية أفراد المجتمع من الفقر من خلال المنافع التأمينية المتوفرة لديه، واستثمارها لأموالها في ما يعود بالنفع عليهم وإلى جانب صناديق الضمان الاجتماعي في اليمن يوجد صندوق الرعاية الاجتماعية التابع لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وأهمها صندوق الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات المختصة بصرف مرتبات المتقاعدين من موظفي الدولة، ويتكون الهيكل

التنظيمي لصندوق الهيئة من الوزير المختص، وزير الخدمة المدنية والتأمينات كرئيس لمجلس الإدارة وعدد من الوزراء والمختصين وإدارة تنفيذية من رئيس هيئة ونائب رئيس بالإضافة الى وكيلين أحدهما لشئون التسويات والآخر للشئون المالية والإدارية علاوة على عدد من المستشارين وفي إطار هذا الصندوق هناك (16) إدارة عامة منها إدارات عامة فنية ومالية واستثمارية وادارية وتخصصية أخرى, كذلك لدى الصندوق عدد(22) فرعاً ومكتباً في كافة محافظات اليمن، ويتولى مجلس إدارة الهيئة القيام بمسئولية الإشراف والتخطيط للعملية الاستثمارية المتصلة باستثمار فوائض أموال الهيئة، وتتكون موارد الصندوق من الآتي:

أ. اشتراكات جهات العمل والمؤمن عليهم المقررة والمحددة بنسبة 6% تتحملها جهات العمل بالإضافة الى نسبة 1% كتأمين إصابة عمل وكذلك بنسبة 6% تستقطع من راتب الموظف شهرياً.

ب. المبالغ التي يؤديها المؤمن عليهم عن مدد خدمة سابقة أو اعتبارية.

ت. المبالغ التي تلتزم بها الخزانة العامة للدولة عن مدد الخدمة السابقة لموظفي الدولة قبل صدور القانون.

ث. مبالغ المديونية لدى جهات العمل أو مبالغ مستحقة سبق تقريرها وفقاً لأحكام قوانين أو لوائح سابقة أو نظم وقرارات خاصة.

ج. حصيلة كسر العملة من صافي الأجر أو الحافز أو المكافأة.

ح. الهبات والإعانات والوصايا.

خ. ريع استثمار هذه الأموال.

29- لحق بالهيئة أضرار بالغة الخطورة تعرض استثمارات الهيئة لخسائر كبيرة وصلت الى أكثر من 90% من القيمة الحقيقية لاستثماراتها ناتجة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية في اليمن بشكل عام وفقدان السيطرة على إدارة استثماراتها، بدأ

هذا التحدي عند توقف الاشتراكات التأمينية نتيجة عدم صرف مرتبات موظفي الدولة والقطاعين العام والمختلط والتي تعد المنبع الأساسي لموارد نظام التأمينات وترتب على ذلك ارتفاع مديونية الجهات وبالتالي العجز عن استثمار هذه الاشتراكات المستحقة وتحقيق خسائر مالية، وتبين الأرقام ان مستوى خسائر الهيئة العامة للتأمينات وصلت إلى مبلغ كبير جداً فاق التوقعات حيث وصل إلى (**459,129,810,553**) ريال تقريباً نتيجة توقف توريد الاشتراكات والخسائر الناتجة عن تدهور أوضاع الاستثمارات وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية، الذي زاد إلى ثلاثة أضعاف خلال الثلاث السنوات الماضية.

جدول يوضح خسائر الهيئة الناتجة عن تدني سعر صرف الريال مقابل الدولار

رصيد الهيئة كما في 31 ديسمبر 2017				
الرصيد بالريال اليمني	رصيد الهيئة بالدولار بسعر صرف 250.50ريال/للدولار	رصيد الهيئة بالدولار بسعر صرف 480ريال/للدولار	الفارق بالدولار الأمريكي $	قيمة الفارق الذي يمثل خسارة على الهيئة بسعر الأساس 250.50
772,500,000,000	**3,083,832,335**	**1,609,375,000**	**1,474,457,335**	369,351,562,500

المصدر تقرير الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ديسمبر 2017م.

30- عندما صدر قرار من حكومة هادي بنقل البنك المركزي اليمني من العاصمة صنعاء إلى عدن في العام 2016م كان له الأثر البالغ في تعطيل أعمال هيئة التأمينات والمعاشات، وبالتالي توقف صرف معاشات المتقاعدين المدنيين وأسرهم منذ شهر مارس 2017م، نتيجة عدم توفر سيولة نقدية لدى البنك المركزي بصنعاء.

سابعاً/ حالات واقعيه من معاناة المتقاعدين وتدهور وضعهم الإنساني:

31- إن الهدف من الضمان الاجتماعي، وتأمين الإنسان من خطر العجز والشيخوخة هو إنقاذه من الفقر والحاجة والعوز، ليعيش بكرامة، وبالتالي فلا تتوقف هذه الحماية، خاصة في حال كان الخطر أكبر بل يجب ان تتسع مع الوقت وتزداد حتى تمتد لتشمل كل الفئات وتغطي معظم المخاطر التي تهدد الإنسان في حياته اليومية، ففي الوقت الذي يزداد فيه الخطر بسبب الحرب والحصار وفقد الكثير من أفراد الأسرة لأعمالهم ومصادر دخلهم تصبح الحاجة لمعاش التقاعد لعائل الأسرة أكبر حاجة وأهمية من أي وقت آخر، مع ذلك انصدم المتقاعد بوقف هذ المعاش، الذي كان يعتمد عليه في الظروف العادية للبلد ما بالك في ظل الحرب والحصار وانخفاض قيمة هذا المعاش بسبب ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية، وغلاء الأسعار.

32- إذا ما حصرنا المتقاعدين المحرومين من استلام معاشاتهم، والبالغ عددهم أكثر من (41) ألف متقاعد في المحافظات المحرومة، وأخذنا في الاعتبار متوسط حجم الأسرة اليمنية فإن المتأثرين بالوضع يرتفع عددهم الى (246) ألف شخص من كبار السن والنساء والأطفال واليافعين وهؤلاء بحاجة ماسة إلى الاحتياجات اليومية الأساسية والضرورية من مياه وغذاء ودواء ومأوى لكي تبقيهم علي قيد الحياة إلى جانب احتياج أطفالهم إلى التعليم، وكل ذلك أدى إلى كارثة إنسانية تأثر بها جميع أفراد المجتمع، والأسوأ من ذلك أن 30% من هذه الشريحة من كبار السن يعانون من أمراض مزمنة تحتاج الى علاجات مستمرة مدى الحياة وإلا سيفقدون حياتهم فهم أضعف شريحة في المجتمع وغير قادرين على العمل ومعاشاتهم التقاعدية هي العائل الوحيد لهم ولأسرهم من بعدهم.

جدول يوضح إجمالي عدد المحرومين من المعاش التقاعدي

عدد المتقاعدين في كل المحافظات	عدد المتقاعدين في المحافظات الجنوبية بما فيها محافظة مارب وتعز	عدد المتقاعدين في 12 محافظة شمالية محرومة
123,015	اكثر من 81 الف	اكثر من 41 الف

المصدر نقابة المتقاعدين ديسمبر 2017م.

33- نفذ مؤخراً باحثون يمنيون نزولاً ميدانيا لدراسة الوضع المعيشي والصحي والإنساني لعينة من المتقاعدين المتضررين لأكثر من (50) حالة يمثلون متقاعدين من عدد من المحافظات المحرومة، وكانت نتائجها كارثية ومؤلمة والدراسات الميدانية التي أجريت على عينة من هؤلاء المتقاعدين وزعت الأضرار التي لحقت بالمتقاعدين ما بين:-

- الوفاة بسبب توقف المعاشات.
- انعدام الأمن الغذائي وتفشي سوء التغذية.
- ارتفاع نسبة الأمراض وانعدام القدرة على مواجهة تكاليف العلاج.
- تشرد وانعدام المأوى.
- تسرب من التعليم لأطفال المتقاعدين.
- منع الوصول إلى الخدمات الصحية المنقذة للحياة عبر إغلاق مطار صنعاء الدولي.

جدول يوضح نماذج لبعض الحالات التي تم دراستها

اسم المتقاعد	المعاناة
أحمد يحيى يحيى الضلماني	توفي المتقاعد بسبب انقطاع المعاش وعدم قدرته على شراء الأدوية وأبنائه المختلين عقلياً.
- يحيى محمد رزق الهمداني	توفي المتقاعد بسبب انقطاع المعاش.
فاطمة حسين ناجي العوامي	تدهور حالتها الصحية وفقدان البصر بسبب انقطاع المعاش وعدم قدرتها لإجراء عملية جراحية للعين.
يحيى محمد أحمد صوفان	تدهورت حالته الصحية وتعرض لحالة اكتئاب شديد وتوتر نتيجة لإيقاف صرف المعاش وزادت حالته سوءا حتى توفي.
مريم محمد محمد الكحلاني	البالغة من العمر 58 عام والتي كانت تعول أمها البالغة من العمر 90 عاما تدهورت حالتها المعيشية لعدم قدرتها على شراء الحاجات الضرورية فتوفت بسبب ذلك وأصبحت أمها من غير عائل.

ثامناً/ جهود المتقاعدين في تحصيل حقوقهم:

34- قام المتقاعدون عبر نقابتهم وجمعياتهم، بالكثير من الجهود والمتابعات من خلال القيام بتحرير الكثير من المطالبات والمناشدات الإنسانية بطلب صرف معاشاتهم التقاعدية منذ وقفها عند نقل البنك المركزي إلى عدن في سبتمبر 2016م، وحتى تاريخ رفع هذا التقرير، كما قام المتقاعدون بالكثير من الوقفات الاحتجاجية لدى مكتب الأمم المتحدة لمطالبة بالضغط على حكومة هادي بصرف معاشاتهم، والوفاء بتعهداتها التي قطعتها عند نقل البنك، بالإضافة الى النزول إلى محافظة عدن لمتابعة البنك المركزي في المحافظة للصرف، دائماً يتم الوعد من البنك المركزي في عدن

بصرف المعاشات للمحافظات الشمالية المحرومة، بعد حصوله على توجيهات من وزير المالية ورئيس حكومة هادي بالصرف ولا يتم الصرف، وقد قامت الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بمتابعة الصرف بعد تجهيز كل الكشوفات والبيانات المطلوبة للصرف، دون أية جدوى، كون قرار الصرف تم ربطه بقرار سياسي متعلق بالحرب.

35- مؤخراً شاركت نقابة وجمعية المتقاعدين في ورشة عقدت في صنعاء وعدن تحت عنوان " تداعيات الحرب على نظام التأمينات والمعاشات في اليمن" هدفت إلى التعرف على أثر الحرب في نظام التأمينات والمعاشات وأسباب توقف معاشات المتقاعدين في معظم المحافظات الشمالية، وإيجاد حلول للحفاظ على نظام التأمينات وحماية حقوق المتقاعدين، دعي فيها إلى تحييد موضوع المعاش التقاعدي عن أي نزاع سياسي باعتباره حقاً مكتسباً نابعاً من امتلاك المتقاعدين لهيئة التأمينات والمعاشات، والمحافظة على استثمارات الهيئة بعيدا عن التحكم الحكومي، وتم عرض الوضع المأساوي للمتقاعدين المنقطعة معاشاتهم، موضح في الملحق رقم (5) الجهود المبذولة في متابعة صرف المعاشات التقاعدية.

تاسعاً/ التوصيات والحلول:

36- سرعة صرف المعاشات التقاعدية للمتقاعدين في الـ 12 محافظة المحرومة وتحييد معاشات المتقاعدين عن أية حروب، أو أي صراع سياسي كونها حقوق إنسانية قانونية مكتسبة مرتبطة بحق الإنسان في البقاء.

37- إبعاد الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات وأموالها واستثماراتها من الحرب والصراعات كونها أموال خاصة بكبار السن والمعالين من النساء والأطفال، وهم فئات غير قادرة على المشاركة في أية حروب.

38- تتحمل قوات التحالف العربي بقيادة السعودية وحكومة هادي المسؤولية الكاملة عن الانتهاكات الجسيمة والأضرار التي لحقت بالمتقاعدين وأسرهم بما فيها حالات الوفاة.

39- على البنك المركزي في عدن سرعة صرف معاشات المتقاعدين في عموم الجمهورية اليمنية بما فيها متقاعدي المحافظات الشمالية وحضر التمييز بينهم.

40- يجب على لجنة حقوق الإنسان العمل على رفع هذا التمييز، والتحقيق في الانتهاكات الواقعة على المتقاعدين.

41- المطالبة بوقف الحرب وفك الحصار، وفتح مطار صنعاء وميناء الحديدة الذي عرَّض حياة المتقاعدين وأسرهم للخطر.

42- المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دوليه محايدة للوقوف على الأضرار والمعاناة الصحية والإنسانية والمعيشية التي وصل إليها المتقاعدون في المحافظات المحرومة من صرف المعاشات.

43- ضرورة توفير الرعاية الاجتماعية والإنسانية العاجلة لأطفال وأسر المتقاعدين المتوفين إلى جانب الاهتمام بالمتقاعدين المعاقين والمصابين بأمراض مزمنة.

الملحقـــــــــات

ملحق رقم (1)
رسم بياني لمعاناة المتقاعدين

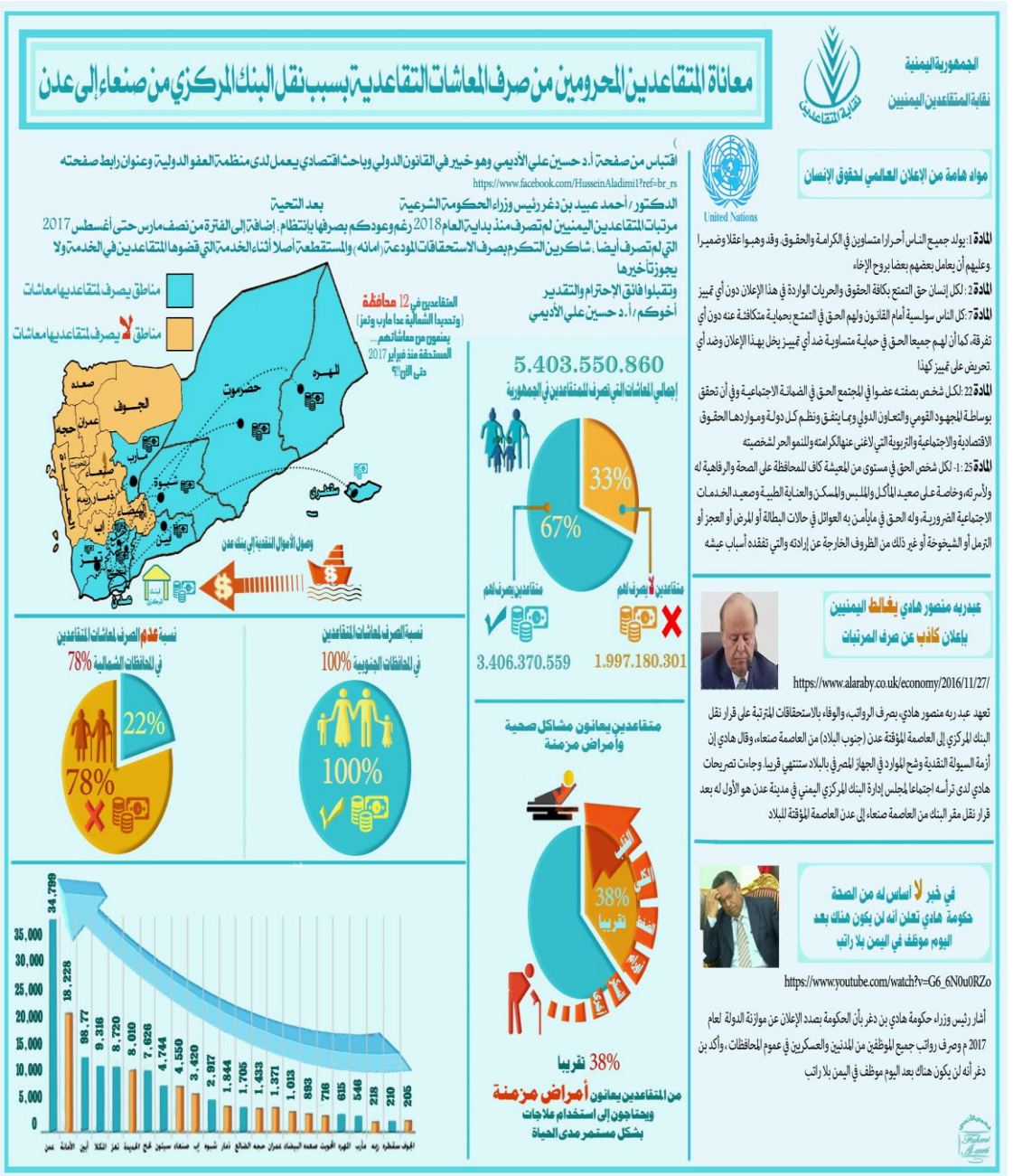

ملحق رقم (2)

رسم بياني لاستحقاقات المتقاعدين

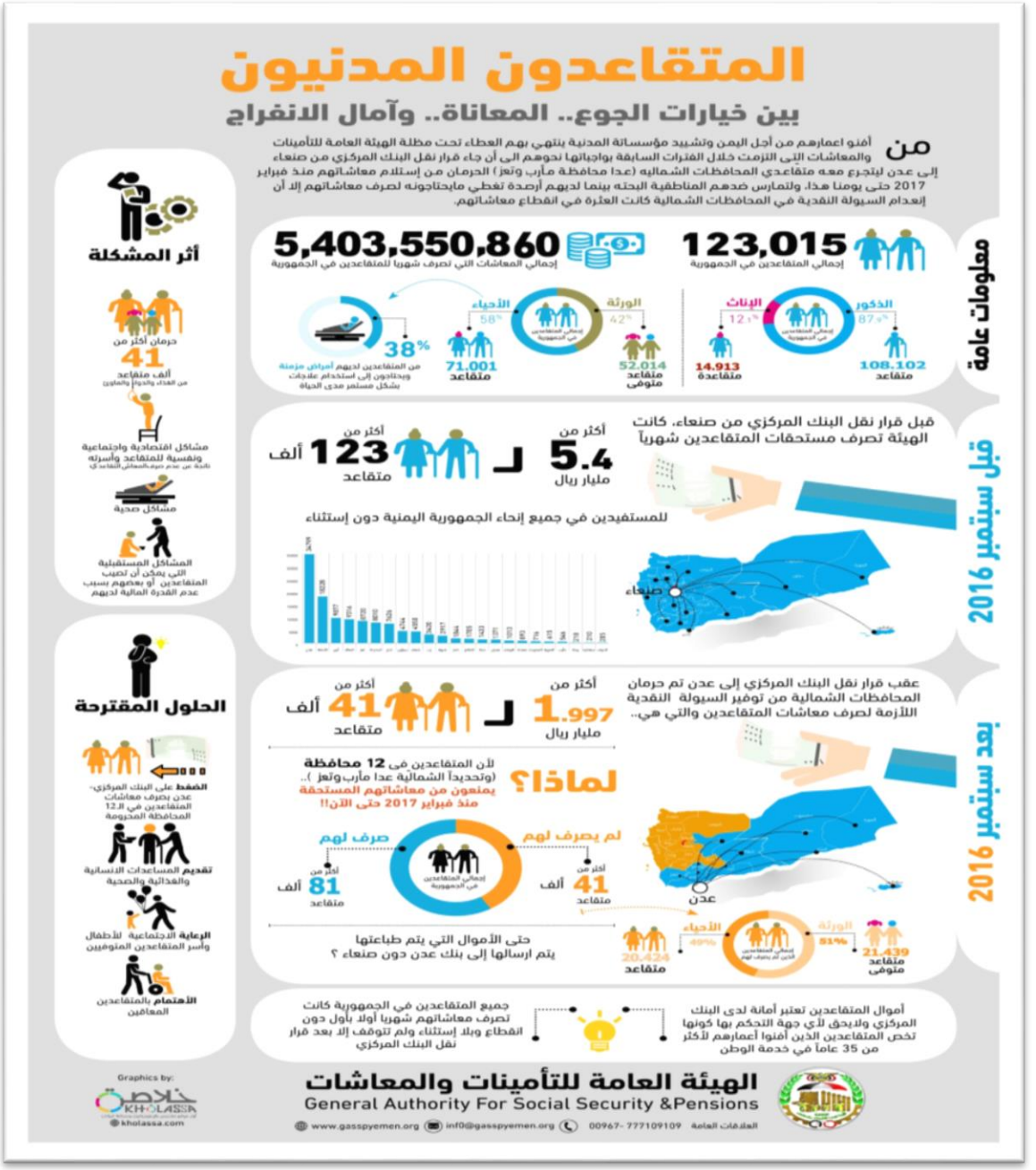

ملحق رقم (3)

ملخص تفريغ استمارات مسح انتهاكات المتقاعدين

م	اسم المتقاعد	المعاناة
-1	احمد يحيى يحيى يحيى الضلماني	توفى المتقاعد بسبب انقطاع المعاش وعدم قدرته على شراء الأدوية وأبنائه مجانين .
-2	يحي محمد رزق الهمداني	سبب وفاة المتقاعد هو انقطاع معاشه وعدم استطاعته علاج زوجته وابنه المريض وعدم استطاعته تعليم أبنائه فتدهور حالته الصحية وتوفي
-3	فاطمة حسين ناجي العوامي	تدهور حالتها الصحية وفقدان البصر بسبب انقطاع المعاش وعدم قدرتها على إجراء عملية جراحية للعين وشراء الادوية.
-4	يحيى محمد احمد صوفان	تدهور حالته الصحية وتعرض لحالة اكتئاب شديد وتوتر نتيجة لإيقاف صرف المعاش وزادت حالته سوءاً حتى توفى
-5	مريم محمد محمد الكحلاني	البالغة من العمر (58) عام والتي كانت تعول امها البالغ من العمر (90) تدهورت حالتها المعيشية وعدم قدرتها على شراء الحاجات الضرورية فتوفت بسبب انقطاع المعاش وأصبحت أمها من غير عائل
-6	جميلة صالح ناجي الروضي	- المذكورة تعاني من فشل كلوي - ابنها يعاني من ضمور في الدماغ - لا يوجد لها سكن فهي تسكن في بيت أبيها مع إخوتها وللعلم فالبيت يتكون من غرفتين لهم جميعا بسبب انقطاع المعاش
-7	صالح محمد الحنومة	بسبب انقطاع المعاش وعدم قدرته على شراء العلاج المذكور تعرض الى شلل نصف وفشل كلوي وهو مقعد سريرياً وزوجته ايضا تعاني من مرض السكر . وتضاعف المرض
-8	قائمة محمد الطويلي	المستحق المذكور يعاني من اضطرابات نفسية وانظرا لعدم صرف المعاش تزداد
-9	احمد يحي صالح المطري	المذكور يعاني من الصرع والسكر يؤدي به الى حالة الإغماء وزوجته كذلك تعاني من السكري . وتدهور الوضع الصحي بسب انقطاع المعاش
-10	عبدالله حمادي سعد الروضي	بسبب انقطاع المعاش ادي الى سوء التغذية و عدم القدرة على شراء العلاج وتدهور حالته الصحية وعدم التحاق ابنه بالتعليم مما أدي الى أزمة نفسية مزمنة .
-11	شريف محمد عبد الجليل ناجي	بسبب انقطاع المعاش لم يستطيع الوكيل تلبيه احتياجاتهم والمذكور مجنون يعاني من اضطرابات نفسية شديدة وهو مقيد بالسلاسل ويسكن في بدروم لا تتوفر فيه النواحي الصحية من شمس وهواء وهو مستأجر

		وصاحب البيت يطالب بالخروج من البيت لعدم دفع الإيجار .
-12	العزي محمد محسن السقيا	وفاه المتقاعد بسبب حرمانه من حقه في المعاش واستمرار إيقاف صرفه منذ نقل البنك المركزي الى عدن في أغسطس 2016م أدى الى العديد من الإضرار لحقت بزوجته وأسرته وعدم تمكنه من شراء الغذاء وغيره من الاحتياجات الضرورية وكان يعاني ويشكو في آخر حياته من انقطاع المعاش و من الم في صدره ولم يتمكن من الذهاب الى المستشفى للعلاج مما ادي الى وفاته بذبحة صدرية
-13	احمد ناصر محمد جحاف	حرمانه من حقه في المعاش التقاعدي منذ نقل البنك المركزي الى عدن وتوقف صرف المعاش ولان المتقاعد عاجز عن الحركة بسب عدم استطاعة شراء الاحتياجات
-14	إبراهيم عبدالرحمن حمود الخطيب	توفي المتقاعد بسب حرمانه من المعاش التقاعدي ومن كثرة التفكير لي قضاء الديون التي عليه وكيف يستطيع شراء احتياجاته المعتادة من غذاء وغيره وأصبح في وضع يرثى له فهو في حاله توتر ويوم وفاته توقف لسانه عن الكلام وفقدان الحركة في يده ورجلة وتعرق وصعوبة في التنفس تمت حينها إسعافه الى صنعاء الى مستشفى الثورة فما إن وصلنا لباب المستشفى أخرجت روحه – رحمه الله
-15	عبدالله محمد عبدالله الشرفي	إيقاف حقه المعاش التقاعدي منذ أن نقل البنك المركزي الى عدن في أغسطس 2016م التي تمكنه من شراء المتطلبات الضرورية ولأسرته وعدم توفر قيمه العلاج والمذكور كفيف وبحاجه الى علاجات واحتياجات وتدهوره حالته الصحية
-16	عبدالله احمد علي الصيف	وفاه المتقاعد بسبب اغلاق مطار صنعاء الدولي ومنع الوصول الى العلاج المنقذ للحياة في الخارج وعدم صرف المعاش التقاعدي نتيجة لنقل البنك المركزي الى عدن وعدم توفر العلاج للقلب وإغلاق المطار الدولي بصنعاء مما أدي الى الوفاة
-17	حمود مبارك محمد الحضرمي	عدم صرف المعاش التقاعدي ادي الى انعدام سبل الحياة الضرورية الكريمة تدهور الحالة الصحية
-18	محمد حسن علي عبدالله عقة	توفي بسبب انقطاع المعاش عدم صرف المعاش التقاعدي منذ نقل البنك الى عدن مما جعله غير قادر على توفير الغذاء واستمرار توقف المعاش اثر على نفسيته وتملك منه البؤس والحاجة وتدهورت حالته الصحية داعيا الله ان يقبض روحه قبل ان يمد يده لأحد وقبل وفاته في نفس الليلة جاءت الوالدة تخبره بنفاذ الدقيق وحاجيات البيت وعرضت عليه ان تبيع أرضها فرفض ذلك وعند الفجر جاءت لإيقاظه فوجدته ميت - رحمه الله
-19	يحي عبدالله هادي القاعدي	إيقاف صرف معاشه التقاعدي الذي يعتبر الدخل الأساسي للأسر بسبب

		نقل البنك المركزي الى عدن مما أدي الى حرمانه من شراء الغذاء وما يحتاجه من المتطلبات الضرورية وتفاقم الوضع الصحي لديه بسبب نقص الغذاء مما سبب له فقدان الذاكرة وعدم القدرة على الوقوف وأصيب بإسهال شديد أدى الى وفاته حتى الأسرة لا تملك أجور نقله لأقرب مستشفى (فقر مدقع)
-20	علي علي احمد عناش	حرمانه من حقه في المعاش التقاعدي بحيث لم يتمكن من شراء الاحتياجات الضرورية الأساسية من مأكل ومشرب وغيره فقد صار لضعف عام أصابه من نقص التغذية وفقدان التركيز وساءت حالته مع استمرار توقف صرف المعاش حتى وصل به الى الدوخة والدوار بين الوهلة والأخرى حتى وفاته
-21	صالح علي محمد قايد ابو مرعبة	نقص الغذاء - عدم قدره على شراء العلاج – منع الوصول الى الخدمات الصحية بالخارج نظرا لإغلاق مطار صنعاء الدولي – عدم القدرة على توفر خدمات التعليم للأبناء – اضطرابات نفسية
-22	قاسم هادي حسين العيني	الافتقار الى توفر العلاجات – عدم القدرة على السفر الى الخارج للعلاج (منع الوصول) عبر إغلاق مطار صنعاء الدولي - اضطرابات نفسية – عدم القدرة على تلبية خدمات التعليم للأبناء
-23	حسين محمد قاسم أبو مرعبة	الافتقار الى توفر العلاجات – عدم القدرة على السفر الى الخارج للعلاج (منع الوصول) عبر إغلاق مطار الدولي - اضطرابات نفسية – عدم القدرة على تلبية خدمات التعليم للأبناء
-24	عبدالله حسين الحيمي	الافتقار الى توفر العلاجات – عدم القدرة على السفر الى الخارج للعلاج (منع الوصول) عبر إغلاق مطار صنعاء الدولي - اضطرابات نفسية – عدم القدرة على تلبية خدمات التعليم للأبناء
-25	علي علي حسين عمير اليزيدى	وفاة ابن المتقاعد نتيجة لقصف الطيران في 2016/6/26م – نقص الغذاء – الافتقار الى توفر العلاجات وبالتالي الى نقص النظر بالعين اليسرى والعين اليمني لا يرى بها وهو بحاجة الى عملية جراحية حتى يستطيع النظر- عدم القدرة على توفر خدمات التعليم للأبناء – حالة نفسية
-26	عبدالخالق احمد لطف الله	وفاة المتقاعد في 2017/7/28م – نقص الغذاء – الافتقار الى المسكن - عدم القدرة على توفر خدمات التعليم للأبناء-اضطرابات نفسية
-27	محمد غانم عبداله الدفعي	وفاة ابن المتقاعد نتيجة لقصف الطيران في 2016/6/26م – نقص الغذاء – الافتقار الى توفر العلاجات وبالتالي الى نقص النظر بالعين اليسرى والعين اليمني لا يرى بها وهو بحاجة الى عملية جراحية حتى يستطيع النظر- عدم القدرة على توفر خدمات التعليم للأبناء – حالة نفسية
-28	علي صالح قاسم صيفان	وفاة ابن المتقاعد نتيجة لقصف الطيران في 2016/6/26م – نقص

		الغذاء – الافتقار الى توفر العلاجات وبالتالي الى نقص النظر بالعين اليسرى والعين اليمني لا يرى بها وهو بحاجة الى عملية جراحية حتى يستطيع النظر- عدم القدرة على توفر خدمات التعليم للأبناء – حالة نفسية
-29	فاطمة احمد سعد الكوماني	وفاة والدة المتقاعدة بسبب نقص الدواء بتاريخ 2018/4/2م أمراض مزمنة - (منع الوصول) عبر إغلاق مطار صنعاء الدولي علما بان لديها عودة للعلاج في الخارج – ورم بالدماغ – عدم استطاعتها الحصول على المياه النظيفة
-30	علي حسين صالح زيدان	نقص الغذاء – عدم توفر العلاج – عدم القدرة على السفر الى صنعاء لتلقى العلاج – اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية
-31	امين محمد عبدالله الهبيش	انهيار اجتماعي اقتصادي – مضاعفات في المرض – تفكك الأسرة
-32	قاسم إسماعيل مانع الشميري	نقص الغذاء – عدم توفر العلاج –اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية
-33	محمد ناجي عبدالرحمن الشجني	نقص الغذاء – عدم توفر العلاج – اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والادوية لابنه جواهر مريضه لديها غدة لا يستطيع علاجها – المتقاعد لديه تزاحم في العمود الفقري ولا يستطيع الحركة
-34	سليم صالح عبدالله الشماحي	نقص الغذاء- الافتقار الى العلاجات – اضطرابات نفسية – اصيب بالسوائل في العين حتى فقد البصر بسبب توقف المعاش
-35	محمد صالح صالح ثعيلة	نقص الغذاء – عدم توفر العلاج – اضطرابات نفسية – عدم توفر المأوى – عدم القدر على السفر الى الخارج – عدم توفر خدمات التعليم للأبناء – اضطرابات نفسية
-36	ناجي محمد علي حسين السماوى	نقص الغذاء – عدم توفر العلاج –اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى
-37	على احمد النهمي	نقص الغذاء – عدم توفر العلاج –اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى ولدية ابن مصاب بسرطان الخصية وثلاثة أبناء معاقين وعدد أفراد الأسرة (16)
-38	حميد احمد محمد الجذيفي	وفاة المتقاعد في 2017/8/13م - نقص الغذاء – عدم توفر العلاج – اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى
-39	يحيى شرف محمد الكوكباني	نقص الغذاء – عدم توفر العلاج –اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى – مريض مزمن ويحتاج الى علاج السكر والضغط تدهور حالتي وحاله أسرتي وأصبح الوضع المعيشي لا يطاق

-40	على مهدي على الحجي	وفاة المتقاعد في 2017/8/13م - نقص الغذاء – عدم توفر العلاج – اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى وفاة المتقاعد في 2018/4/13م – عدم القدرة على السفر بسبب اغلاق مطار صنعاء الدولي
-41	عبدالله احمد محمد محسن	- نقص الغذاء – عدم توفر العلاج –اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى - عدم القدرة على السفر بسبب اغلاق مطار صنعاء الدولي
-42	محسن عبدالله صالح عيدنه	- نقص الغذاء – عدم توفر العلاج –اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى - عدم القدرة على السفر بسبب اغلاق مطار صنعاء الدولي – يحتاج الى عملية عاجلة ولا يوجد لديه مصدر دخل
-43	على حمود احمد الورافي	- نقص الغذاء – عدم توفر العلاج –اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى - عدم القدرة على السفر بسبب اغلاق مطار صنعاء الدولي
-44	محمد قاسم عبدالله المغربي	كفيف النظر – ابناء معاقين - نقص الغذاء – عدم توفر العلاج – اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى - عدم القدرة على السفر بسبب اغلاق مطار صنعاء الدولي
-45	محمد احمد مهدي الشراعي	- نقص الغذاء – عدم توفر العلاج –اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى - عدم القدرة على السفر بسبب اغلاق مطار صنعاء الدولي
-46	جميله يحيى عبدالله على الورافي	وفاة المتقاعد في2017/1/1م - نقص الغذاء – عدم توفر العلاج – اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى - عدم القدرة على السفر بسبب اغلاق مطار صنعاء الدولي
-47	محسن صالح عيسى	- نقص الغذاء – عدم توفر العلاج –اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى .
-48	عبدالفتاح احمد محمد مؤنس	وفاة المتقاعد في 2017/7/1م- نقص الغذاء – عدم توفر العلاج – اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى
-49	محمد على عبدالله العنسي	وفاة المتقاعد في 2017/1/1م - نقص الغذاء – عدم توفر العلاج – اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى
-50	عبده محمد صالح حسن	- نقص الغذاء – عدم توفر العلاج –اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى - عدم

		القدرة على السفر بسبب اغلاق مطار صنعاء الدولي
-51	فاطمة عبده قاسم الخياط	وفاة المتقاعد في 2017/1/1م - نقص الغذاء – عدم توفر العلاج – اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص المأوى
-52	عبدالله محمد على حسين السماوي	- نقص الغذاء – عدم توفر العلاج –اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى
-53	جميله محمد قايد الورد	وفاة المتقاعد في 2017/1/1م - نقص الغذاء – عدم توفر العلاج – اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى
-54	اسماعيل محمد يحيى قاسم	- نقص الغذاء – عدم توفر العلاج –اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى
-55	عبده محمد سعد الانسي	وفاة المتقاعد في2016 - نقص الغذاء – عدم توفر العلاج –اضطرابات نفسية – عدم القدرة على شراء المياه الصالحة للشرب والأدوية – نقص توفر المأوى
-56	فؤاد سليمان قائد الشميري	نقص الغذاء – الافتقار الى توفير العلاجات والمأوي – عدم القدرة على توفير التعليم للأبناء
-57	علي احمد علي السقيا	عدم القدرة على شراء الغذاء والاحتياجات الضرورية – عجز عن الحركة ادى ذلك الى الوفاة

ملحق رقم (4)

تصاريح مصدري التقرير (نقابة وجمعية المتقاعدين المدنيين)

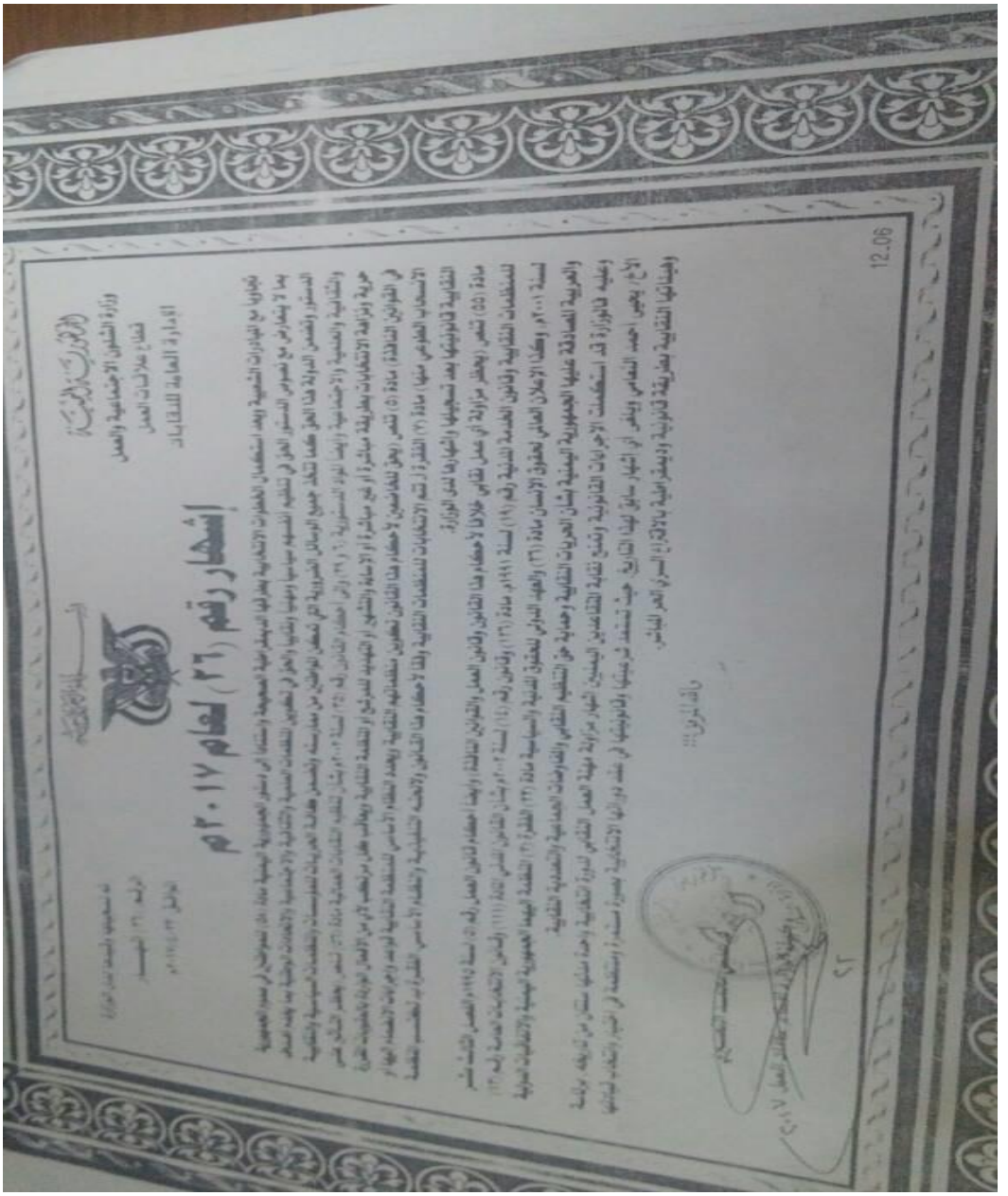

الجمهورية اليمنية
وزارة الشئون الاجتماعية والعمل
قطاع علاقات العمل
الإدارة العامة للنقابات

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: ٢٦
التاريخ: ٢٠١٧/٠٣/٢٠م

إشهار رقم (٢٦) لعام ٢٠١٧م

تجاوباً مع المبادرات الشعبية وبعد استكمال الاجراءات الانتخابية بطرقها الديمقراطية الصحيحة وانتقالاً الى دستور الجمهورية اليمنية عادة (٥٨) المتوافق في مبدأ الجمهورية بما لا يتعارض مع نصوص الدستور الحر في تشكيل النقابات العمالية والنقابية والاتحادات الوطنية بما يفيد العمل الدستور وقصص الدولة هذا الحق كما تكفل جميع الوسائل الضرورية ... وتنظيم النقابات العمالية ... حرية ممارسة الانتخابات بطريقة مباشرة او غير مباشرة او الاعانة والتشهير او التهديد لمدعي او المنظمة النقابية ويعاقب بغير مرتبطه ... في القوانين المتعلقة ... الانتساب العلمي منها ... النقابية القانونية بعد تسجيلها واشهارها لدى الوزارة.

مادة (٥٥) تنص ... عن نقابي عزاوية ... النقابات والاتحادات العمال ... للمنظمات النقابية وقانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م مادة (١٣) وقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢م بشأن النقابي ... لسنة ٢٠٠١م ووكالة الاعلان العالمي لحقوق الانسان مادة (٢٣) والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية مادة (٢٢) الفقرة (٢) النقابة العهد الجمهورية اليمنية والاتفاقيات الدولية والعربية المصادقة عليها الجمهورية اليمنية بشأن الحريات النقابية وحماية حق التنظيم النقابي والمفاوضات الجماعية والتنمية النقابية

وعليه فالوزارة قد استكملت الاجراءات القانونية وتمنح نقابة المتقاعدين اليمنيين اشهار مزاولة مهنة العمل النقابي لدورة انتخابية واحدة مدتها ثلاث من تاريخه ... الاخ/ يحيى احمد النعامي ويلحق ان اشهار سابق لهذا التاريخ حيث تستند ... وقانونية في ... الانتخابية بصورة مستمرة ... وفقاً لمبادئ ... وجبناتها النقابية بطريقة قانونية وديمقراطية بالاتفاق السري الحر المباشر.

والله الموفق:

12.06

الجمهورية اليمنية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
قطاع التنمية الاجتماعية
مكتب الوزارة بمحافظة (الأمانة)

رقم مسلسل الكرت
(٨١)

تصريح مزاولة النشاط الأهلي
للجمعيات والمؤسسات الأهلية واتحاداتها
رقم التصريح (٧٣ / ١٢)

اسم المنظمة: الجمعية الوطنية للمتقاعدين

تاريخ التأسيس: ٨ / ٧ / ٢٠١٣م النوع: (جمعية)

النطاق الجغرافي: أمانة العاصمة صنعاء

عنوان المقر الرئيسي: صنعاء - الصافية

استناداً إلى أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠١م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٩) لسنة ٢٠٠٤م تم إصدار هذا التصريح للتعريف (بالجمعية)

ومزاولة النشاط: (الاجتماعي)

جهة الإصدار: مكتب أمانة صنعاء تاريخ الإصدار: ٢٢ / ٨ / ٢٠١٢م

مدير إدارة الجمعيات — المدير العام — أمين العاصمة صنعاء

ملحق رقم (5)

بعض المذكرات والصور التي توضح جهود متابعة صرف المعاشات

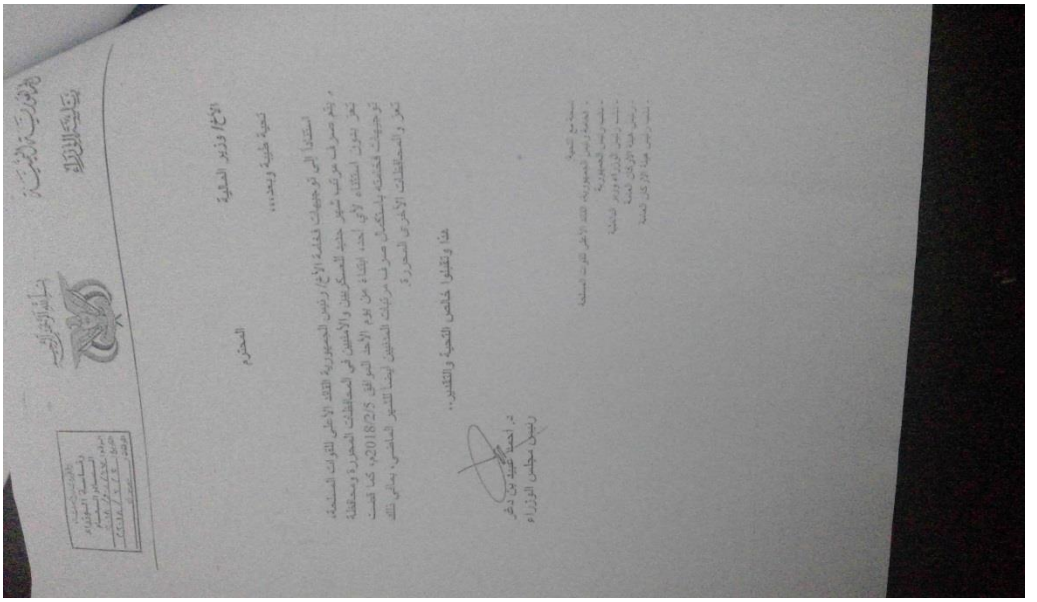

الأخ/ وزير المالية

تحية طيبة وبعد،،

استنادا إلى توجيهات الحكومة الأخ/ رئيس الجمهورية للعام الأعلى للقوات المسلحة، يتم صرف مرتب شهر حتى الآن للعسكريين والأمنيين في المحافظات المحررة ومحافظة تعز دون استثناء وفي أحد ابتداء من يوم الأحد الموافق 2018/5/5م، كما أفدت توجيهات فخامته بإمكان صرف مرتبات المدنيين أيضا للشهر الماضي، يعلى الله تعز والمحافظات الأخرى المحررة.

هذا وتفضلوا فخامتي التحية والتقدير،،

د. أحمد عبيد بن دغر
رئيس مجلس الوزراء

نسخة مع تحية:
- السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة
- السيد رئيس الجمهورية
- السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية
- السيد رئيس هيئة الأركان العامة
- السيد رئيس هيئة الأركان العامة

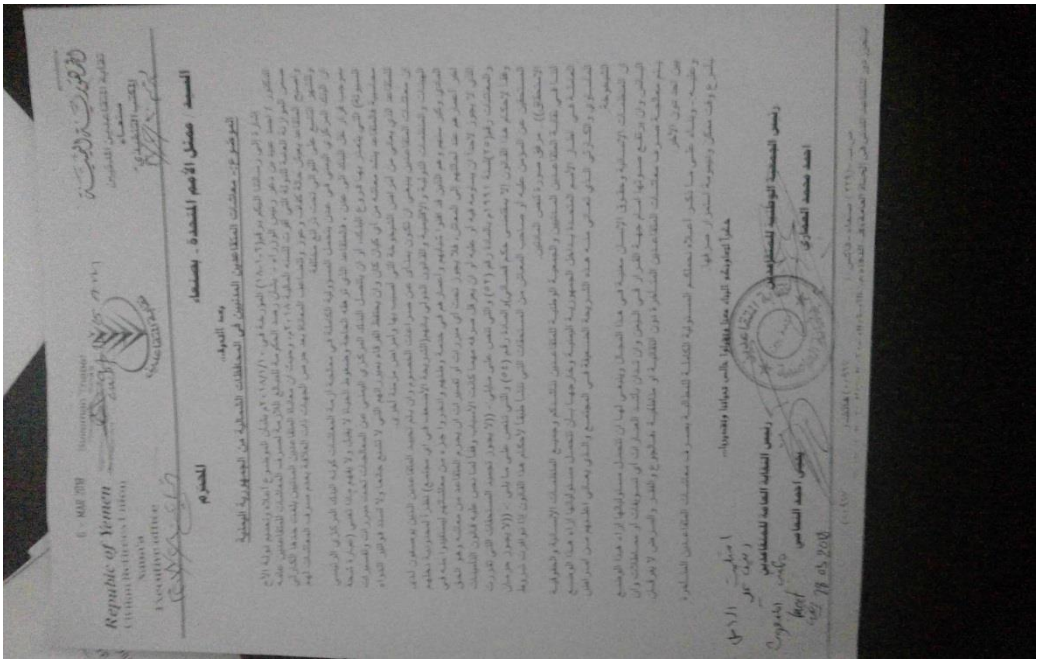

Republic of Yemen
Citizens Defence Units
Sanaa
Executive office

السيد / وكيل الأمانة المساعدة / بالمحافظات

المحترم

بعد التحية،

الموضوع: معاشات المتقاعدين المدنيين في المحافظات المحررة من الجمهورية اليمنية

إشارة إلى رسالتنا الهاتفية رقم (٢٠٠٠/٢٠٠٠) المؤرخة في ٢٠١٨/٥/٢م بشأن صرف المرتب لشهر (مايو) الماضي لمنسوبي وزارة الداخلية المدنيين في المحافظات المحررة، يسرنا أن نفيدكم بأنه تم صرف المرتبات للمدنيين بالمحافظات المحررة بما فيها محافظة تعز دون استثناء وفي أحد ابتداء من يوم الأحد الموافق ٢٠١٨/٥/٥م، وجاءت تلك الخطوة بعد توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بصرف مرتبات المدنيين أيضا للشهر الماضي، يعلى الله تعز والمحافظات الأخرى المحررة.

هذا وتفضلوا فخامتي التحية والتقدير،،

رئيس المجلس الوطني للمتقاعدين
أحمد محمد الصلاحي

رئيس المجلس الأعلى للمتقاعدين
يحيى أحمد الصلاحي

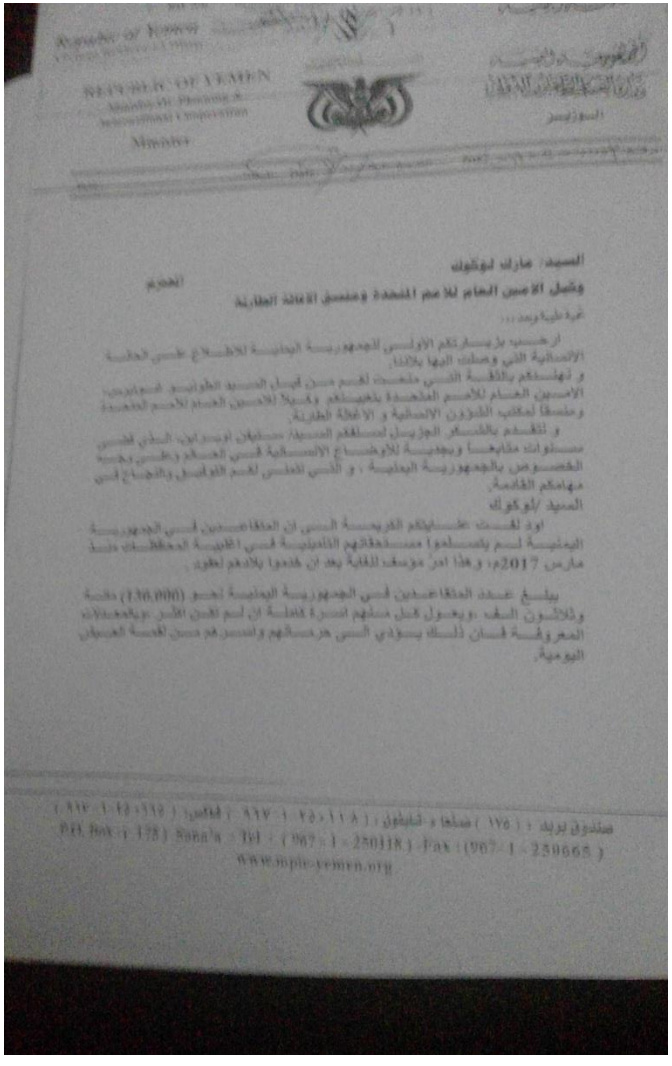

السيد: مارك لوكوك

وكيل الامين العام للامم المتحدة ومنسق الاغاثة الطارئة

تحية طيبة وبعد،،،

ارحب بزيارتكم الاولى للجمهورية اليمنية للاطلاع على الحالة الانسانية التي وصلت اليها بلادنا.

و نهنئكم بالثقة التي منحت لكم من قبل السيد الطونيو غوتيرس، الامين العام للامم المتحدة بتعيينكم وكيلا للامين العام للامم المتحدة ومنسقا لمكتب الشؤون الانسانية و الاغاثة الطارئة.

و نتقدم بالشكر الجزيل لسلفكم السيد/ ستيفن اوبراين الذي قضى سنوات متابعا وبجدية للاوضاع الانسانية في العالم وعلى وجه الخصوص بالجمهورية اليمنية ، و التي نتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهامكم القادمة.

السيد /لوكوك

اود لفت عنايتكم الكريمة الى ان المتقاعدين في الجمهورية اليمنية لم يتسلموا مستحقاتهم التأمينية في اغلبية المحافظات منذ مارس 2017م، وهذا امر مؤسف للغاية بعد ان خدموا بلادهم لعقود.

يبلغ عدد المتقاعدين في الجمهورية اليمنية نحو (130,000) مائة وثلاثون الف ،ويعول كل منهم اسرة كاملة ان لم تكن اكثر ،وبالمعدلات المعروفة فان ذلك يؤدي الى حرمانهم واسرهم من لقمة العيش اليومية.

صندوق بريد : (١٧٥) صنعاء - تليفون : (٩٦٧-١-٢٥٠١١٨) فاكس : (٩٦٧-١-٢٥٠٦٦٥)

P.O. Box : (175) Sana'a - Tel : (967 - 1 - 250118) - Fax : (967 - 1 - 250665)

www.mpic-yemen.org

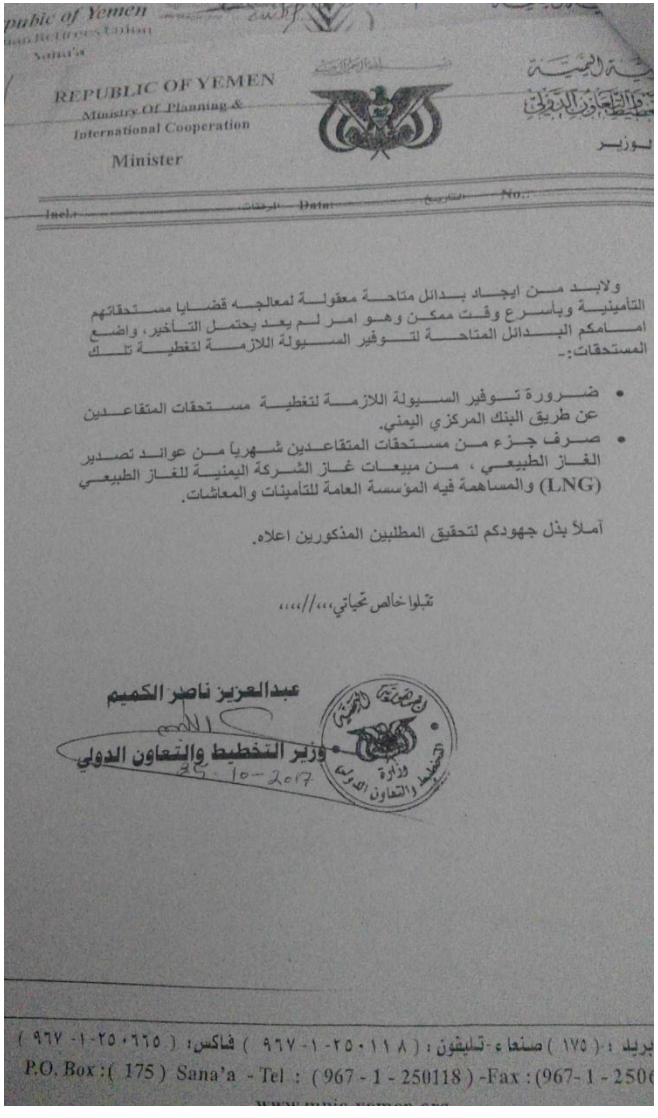

REPUBLIC OF YEMEN

Ministry Of Planning & International Cooperation

Minister

ولابد من ايجاد بدائل متاحة معقولة لمعالجه قضايا مستحقاتهم التأمينية وبأسرع وقت ممكن وهو امر لم يعد يحتمل التأخير، واضع امامكم البدائل المتاحة لتوفير السيولة اللازمة لتغطية تلك المستحقات:-

- ضرورة توفير السيولة اللازمة لتغطية مستحقات المتقاعدين عن طريق البنك المركزي اليمني.
- صرف جزء من مستحقات المتقاعدين شهريا من عوائد تصدير الغاز الطبيعي ، من مبيعات غاز الشركة اليمنية للغاز الطبيعي (LNG) والمساهمة فيه المؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات.

آملاً بذل جهودكم لتحقيق المطلبين المذكورين اعلاه.

تقبلوا خالص تحياتي،،،//،،،،

عبدالعزيز ناصر الكميم

وزير التخطيط والتعاون الدولي

25-10-2017

بريد : (١٧٥) صنعاء - تليفون : (٩٦٧-١-٢٥٠١١٨) فاكس : (٩٦٧-١-٢٥٠٦٦٥)

P.O. Box : (175) Sana'a - Tel : (967 - 1 - 250118) - Fax : (967 - 1 - 250

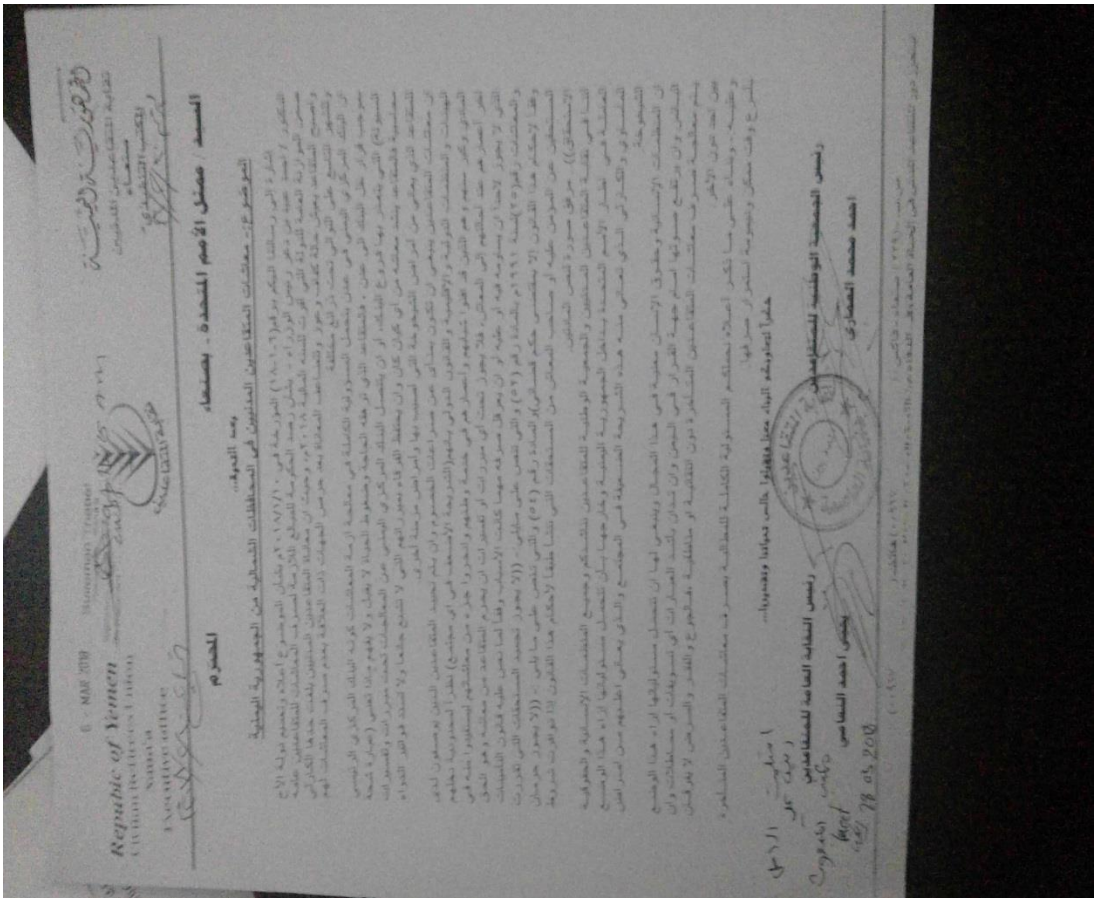

Republic of Yemen
Ministry of Defense
Sanaa
Executive office

6 - MAR 2018

نقابة المتقاعدين العسكريين
صنعاء
المكتب التنفيذي

المسند / مستشار الأمم المتحدة . بصنعاء

المحترم

بعد التحية..

الموضوع/ معاشات المتقاعدين المدنيين في المحافظات الشمالية من الجمهورية اليمنية

اشارة الى رسالتنا المؤرخة في (٢٠١٨/٢/١٠م) والمودعة في (٢٠١٨/٢/١٠م) بشأن الموضوع أعلاه ونحيطكم ونود الإ
التذكير أن السيد/ عبده بن دغر رئيس الوزراء ، بشأن رصد المؤسسة للتطرق لكل ما يتعلق بمصرف المعاشات للمتقاعدين عليه
مسئول الحكومة المعنية للدولة التي أقرت لسنة الماضية (٢٠١٨م) وحيث أن الحكومة اعطاء ضمانات للمدنيين بأنهت حقوقها الشرعي
وتمنح المتقاعد بمعاش عادة يحالف و جود و نقصاص المعاشات بعد جرى من الهيئات وأن الحكومة بعدم صرف المعاشات لهم
وتأخير التأخير في الصرف في عدن بمحل السورة الكاملة في معاشة أرسلة المعاشات بحرية البنك الشرعي الرئيسي
بموجب قرار على البنك التي عدن ، فالمتقاعد الذي ترك الحاجة وضغوط الحياة لا يملك ولا يفهم بأن تعطي (صرف) لمحة
السوق) التي يتصدر فيها فروع البنك الشرعي المدني عن المعاشات تحت مبررات وتصدرات
معاشية والمتقاعد يشد معاشه من أي مكان كان وان يحتفظ الفرقاء بمبررات لهم التي لا تشبع حقها ولا تسند فو الفقر الدواء
المتقاعد الذي معاشي من أمر أمس الجمهورية التي السبب بها رأس أمس مرسلة أخرى .
من معاشات المتقاعدين يمنعي أن تكون بسأي عن صدر أحدث التصحيح و أن أمام أحيد المتقاعدين الذين لم يصلون لدى
جهات والمتبدات الدولية والأهمية و الظروف الدولي بالمبررالشرعية الأضعف في أي مجتمع) نظراً لمدورية نظامهم
الشرعي وكثر سنهم و هم الذين قد أقعدوا عن خدمة وعلمهم وأصدروا حقوق من معاشهم لمستقبوا منه في
الشأن الصدر هم حتى أنظامهم التي المعاش ، فلا يجوز تحت أي مبررات أو تصدرات أن يحرم المتقاعد عن معاشه و هو الحق
الذي لا يجوز لأحد أن يستوعبه فيه أو عليه أو أن يعرقل صرفه مهما كانت الأسباب ، وفقاً لما دعى عليه فيكون الأسباب
والمعاشات (قرار ٢٣) لسنة ١٩٩١م بالمادة رقم (٢٤) والتي تنص على ما يلي :- ((لا يجوز أخذه المعاشات التي قررت
وفقا لإحكام هذا القانون إلا بمقتضى حكم قضائي)) المادة رقم (٢٤) والتي تنص على ما يلي :- ((لا يجوز حرمان
المستفيد من الحقوق عليه أو صاحب المعاش من المستحقات التي نشأ طبقاً لأحكام هذا القانون إذا توفرت شروط
الاستحقاق)) مرفق صورة لنص المادتين
لما في نقابة المتقاعدين المتقاعدين والمدنيين المتقاعدين و جميع المنظمات الإنسانية والحقوقية
المعاشة في شمال الأسلم المتحدة بداخل الجمهورية اليمنية وخارجها بأن تتحمل مسئولياتها إزاء هذا الوضع
المستمر والتدهور الذي نعاني منه هذه الشريحة المستضعفة في المجتمع والذي يعاني أطفالهم من أمراض
المتنوعة
ان المنظمات الإنسانية وحقوق الإنسان معنية في هذا المجال وينبغي لها أن تتحمل مسئولياتها إزاء هذا الوضع
الشائن وان ترفع مسؤوليتها أمام جهة القرار في اليمن وان تمارس بكل الصلاحيات أي تسويفات أو مماطلات وان
يتم محاكمة مصرف معاشات المتقاعدين المتأخرة دون التنفيذ أو مماطلة بدفع الحق والفقر والمرض لا يقر قانون
من أحد دون الآخر
وتقبلوا ، وفقكم الله ، خالص ما ذكر أعلاه لمعالجتكم المسئولية الكاملة للمطالبة بصرف معاشات المتقاعدين المتأخرة
بشرع وحق ممكن وتجويبه لتستمر أمر صرفها
شكراً لتعاونكم النبلاء معنا مقدراً طلب دعواتنا وتقديرنا..

رئيس النقابة العامة للمتقاعدين
أحمد محمد المقطري

رئيس الجمعية الوطنية للمتقاعدين
يحيى أحمد الشامي

Sana'a Dr.Nagar / ALDAR /26/5/2018

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
منظمة تحديث للتنمية
بالتعاون مع
مؤسسة فريدريش ايبرت
AHDEETH
For DEVELOPMENT ORG.
وتحت شعار « الراتب التقاعدي ..... حياة»
تقيم ورشة عمل بعنوان:
تداعيات الوضع الراهن على نظام التأمينات والمعاشات في اليمن
The repercussions of the current situation on the system of insurance and pensions in Yemen
مناقشة المشاكل الناجمة عن انقطاع مرتبات المتقاعدين وتفعيل دور الجانب الحكومي في وضع وتنفيذ الحلول المناسبة
Problems arising due to cut off the retirees salaries , the role of government side to put and implement related solutions
يوم السبت الموافق 5 مايو 2018 الساعة الثامنة والنصف صباحا في قاعة تاج سبأ – صنعاء
Saturday , 5th of MAY, 2018
Taj Sheba conference hall – Sana'a

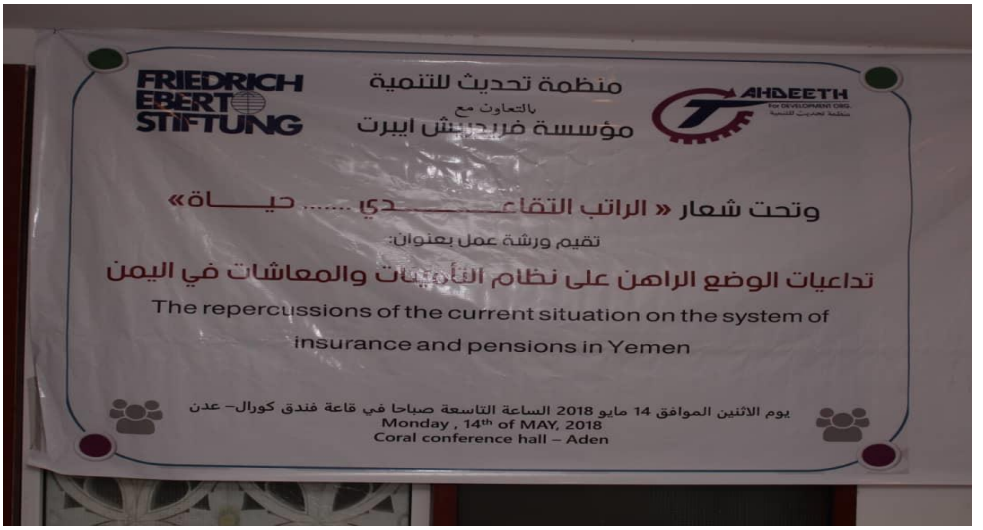
FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
منظمة تحديث للتنمية
بالتعاون مع
مؤسسة فريدريش ايبرت
AHDEETH
وتحت شعار « الراتب التقاعدي ..... حياة»
تقيم ورشة عمل بعنوان:
تداعيات الوضع الراهن على نظام التأمينات والمعاشات في اليمن
The repercussions of the current situation on the system of
insurance and pensions in Yemen
يوم الاثنين الموافق 14 مايو 2018 الساعة التاسعة صباحا في قاعة فندق كورال– عدن
Monday , 14th of MAY, 2018
Coral conference hall – Aden

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
منظمة تحديث للتنمية
مؤسسة فريدريش ايبرت
AHDEETH

الجمهورية اليمنية

الهيئة العامة للتأمينات و المعاشات

General Authority for Social Security and Pensions

مستقبلك و مستقبل أسرتك يهمك و يهمنا...

الرئيسية نبـــذة عنا المنافع التأمينية المركز الاعلامي مقالات ومشاركات مواقع تأمينية تشريعات وقوانين تواصل معنا

الأخبار

الهيئة العامة للتأمينات تبداء بصرف معاشات المتقاعدين

2018/4/9

...إقرأ المزيد

وقفة لموظفي الهيئة العامة للتأمينات تندد بجريمة الخوخة

2018/4/2

...إقرأ المزيد

Read More News

إعلانات

دليل اجراءات المؤمن عليهم

دليل الاجراءات للمؤمن عليهم

دليل الإجراءات للمؤمن عليهم

...إقرأ المزيد

رئيس الهيئه العامه للتامينات والمعاشات يلتقي وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الانسانيه ومنسق الاغاثه

2017/10/25

أكد رئيس الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات الأستاذ إبراهيم احمد الحيقي انه من الضروري صرف معاشات متقاعدين الذين افنوا اعمارهم لاكثر من 35 عام في خدمه الوطن وكانت رواتبهم يستقطع منها اشتراكات شهريه لغرض الحصول على معاش تقاعدي عند احالتهم للتقاعد . وقال الحيقي خلال لقائه اليوم وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الانسانيه ومنسق الاغاثه الطارئة مارك لوكوك (انه توقفت صرف المعاشات التقاعدية منذ شهر مارس وحتى الان لعدد المتقاعدين 51000 وهذة معاناة انسانيه حقيقيه يرجع سببها عدم توفر السيوله النقديه في بعض محافظات الجمهوريه اليمنيه بسبب نقل البنك المركزي بالعاصمه صنعاء الى مدينه عدن) واضاف قائلا (ان الهيئة العامة للتامينات والمعاشات كانت تصرف معاشات كل المتقاعدين لجميع المحافظات اولا باول دون انقطاع وبلا استثناء رغم الازمات التي مرت بها البلاد الى ان جاء قرار نقل البنك المركزي هذا بدورة سبب كارثة إنسانية للمتقاعدين وأسرهم فهم بحاجه ماسه الى الاحتياجات اليوميه الاساسيه التي تبقيهم على قيد الحياه من غذاء ودواء فاغلبهم يعانون من امراض مزمنه تحتاج الى علاجات مستمرة مدى الحياه والا فسيفقدون حياتهم كما انهم كبار في السن وغير قادرين على العمل ومعاشاتهم التقاعديه هي العائل الوحيد لهم ولاسرهم خلافا عن المشاكل النفسية والمستقبلية التي تنتج بسبب عدم القدرة المالية). وعبرالمسؤول الاممي عن قلقه البالغ حول الازمه الانسانيه المتدهورة في اليمن وعن ماوصلت إليه أوضاع المتقاعدين مستندا على ذلك بمجموعه الاحصائيات والأوراق التي قدمتهاالهيئه والتي جسدت معاناة المتقاعدين مؤكدا بانة سيبذل قصار جهده في إيصال معاناة المتقاعدين إلى الأمم المتحدة والعالم بأسرة ياتي ذلك في إطار زيارته للاطلاع على الأوضاع المتدهورة في اليمن . حضر اللقاء وزيرة حقوق الانسان عليا فيصل عبد اللطيف ووزير التخطيط عبد العزيز الكميم.

الجمهورية اليمنية

الهيئة العامة للتأمينات و المعاشات

General Authority for Social Security and Pensions

الرئيسية نبـــذة عنا المنافع التأمينية المركز الاعلامي مقالات ومشاركات مواقع تأمينية تشريعات وقوانين

رئيس هيئة التأمينات والمعاشات يلتقي مسؤلة في مكتب الأمم المتحدة

2018/3/7

رئيس هيئة التأمينات والمعاشات يلتقي مسؤلة في مكتب الأمم المتحدة عقد الاستاذ / إبراهيم الحيضي رئيس الهيئه العامة للتأمينات والمعاشات لقاء مع السيده/ هيثر كوين مسؤلة القطاع الأمني في مكتب الأمم المتحدة في اليمن . وناقش اللقاء تذليل الصعوبات أمام المتقاعدين المدنيين وتوحيد صرف المعاشات للمتقاعدين في شمال وجنوب الوطن في نفس الوقت وعدم التمييز بين المتقاعدين في محافظة على أخرى . وأستعرض اللقاء الصعوبات الحياتية التي تواجه المتقاعدين وأسرهم بإعتبارهم الشريحه الأضعف في المجتمع كونهم كبار في السن وامضو حياتهم في خدمة الوطن وعبر اللقاء عن أستغرابة من التمييز الحاصل بين شريحة المتقاعدين في شمال الوطن وجنوبة وصرف معاشات المتقاعدين أجمالاً في مختلف المحافظات كانو يستلمون رواتبهم بشكل طبيعي الى ما قبل صدور قرار نقل البنك المركزي الى عدن . وخلال اللقاء طرحت ممثلة الأمم المتحدة عدد من الحلول لهذة الإشكالية وفي مقدمتها رفع قضية معاشات المتقاعدين المدنيين الى المبعوث الجديد للأمم المتحدة الذي سيأتي الى اليمن خلال الأسبوع المقبل بحيث يتم إيجاد حلول جذرية بمشاركة الأمم المتحدة .

الهيئة العام

بصرف معاشا

2018/4/9

وقفة لموظف

للتأمينات تن

2018/4/2

دليل اجراءات

دليل الإج

ملحق رقم (5)

استمارات المسح الميداني

(عدد خمسون استمارة مع الصور)